globalization and the sources of global chaos

Dr. Faisal Saad*

(Received 12 / 2 / 2023. Accepted 27 / 3 / 2023)

□ ABSTRACT □

Today, at least thirty years ago, the world has become a global village against the backdrop of the fall of other political-economic regimes in the south and east of the world, not to mention the reason for the unparalleled technological progress that capitalism has led to, successively, in recent times. Which established what will later be referred to as "capitalist globalization".

As long as globalization is a capitalist phenomenon, polarization is its necessary essence, and polarization here is not just class polarization at the national level, but also national polarization at the global level, in the first place. Polarization, as the essence of capitalist globalization, has multiple manifestations that multiply its contradictions at the global and regional levels and within each of the many regions and countries of the world. The manifestations of polarization emerge as inevitable sources of chaos on all of these levels, which objectively raises the question of whether capitalist globalization, especially in its current stage of development, is a global system or global chaos.

Keywords: globalization, chaos, privatization, polarization, Keynesian Fordism.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor - Department of Sociology - Faculty of Arts - Tishreen University – Syria. faisalsaad@tishreen.edu**

العولمة و مصادر الفوضى العالمية

د. فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 12 / 2 / 2023. قبل للنشر في 27 / 3 / 2023)

□ ملخّص □

بات العالم اليوم ومنذ ثلاثين عاماً على الأقل قرية كونية على خلفية سقوط الأنظمة السياسية–الاقتصادية الأخرى في جنوب العالم وشرقه، ناهيك عن سبب التقدم التكنولوجي منقطع النظير الذي أفضت إليه الرأسمالية، تباعاً، في الآونة الأخيرة. الأمر الذي أسّس إلى ما سوف يُشار إليه لاحقاً بـ "العولمة الرأسمالية".

ولطالما العولمة ظاهرة رأسمالية، فإن الاستقطاب هو جوهرها الضروري. والاستقطاب هنا ليس مجرد استقطاب طبقي على المستوى القومي، فحسب، وإنما كذلك استقطاب قومي على المستوى العالمي، في المقام الأول. وللاستقطاب، كجوهر للعولمة الرأسمالية، تجليات متعددة تعدد تناقضاتها على المستويات العالمية والإقليمية وداخل كل إقليم وبلد من أقاليم وبلدان العالم المتعددة. وتبرز تجليات الاستقطاب كمصادر حتمية للفوضى على كافة تلك المستويات. الأمر الذي يطرح، بصورة موضوعية، السؤال حول ما إذا كانت العولمة الرأسمالية، لا سيما في مرحلة تطوّرها الحالية، نظاماً عالمياً أم فوضى عالمية

الكلمات المفتاحية: العولمة، العالمية، الفوضى، الخصخصة، الاستقطاب، الفوردية، الكينزية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*أستاذ– قسم علم الاجتماع – كية الآداب – جامعة تشرين – سورية

مقدّمة

يجتمع المؤرخون وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية على حقيقة أن الرأسمالية هي أول نظام عالمي في التاريخ البشري. فالرأسمالية التي تقوم على الاستثمار، بالدرجة الأولى، في حقول التقدم العلمي والإبداع التكنولوجي والتطبيق التقني المتواصل، وطبعاً لأهداف وغايات اقتصادية بهذه الدرجة، هي المرحلة التاريخية الأولى، والوحيدة حتى حينه، التي تمكّنت خلالها مجتمعات متقدمة على غيرها، وبوسائل متعددة، من عولمة أنظمتها ونشر ثقافتها عبر القارات والأقاليم المترامية. وقد حصل ذلك بداية من الميدان الاقتصادي لطالما هو الميدان الأكثر أهمية وفاعلية في عصر الرأسمالية. وبذلك أقام النظام الرأسمالي الأساس الموضوعي لعولمة نفسه على هذا الأساس ومن ثمّ على الأسس السياسية والثقافية؛ فالعولمة على الأساس الأول هي الشرط الضروري للعولمة على الأسس الأخيرة .

والعولمة كاستحقاق تاريخي ضروري من استحقاقات تطور المنطق البنيوي لوجود الرأسمالية وتوسعها غير المحدود بحدود قومية أو إقليمية محددة، هي ظاهرة رأسمالية، بمعنى أن الاستقطاب هو جوهرها. ولأنها ظاهرة عالمية، فإن الاستقطاب العالمي هو جوهر العولمة الرأسمالية، وطبعاً إلى جانب الاستقطاب الطبقي القومي كرقم ثابت من ثوابت وجود و تطور الرأسمالية على طول مراحل تطورها التاريخية.

أهمية البحث وأهدافه

يكتسي البحث في موضوع العولمة ومندرجاتها كما في استحقاقاتها أهمية خاصة بحكم أنها مرحلة نوعية من مراحل الصيرورة التاريخية للمجتمعات البشرية. ولعلها المرحلة الأكثر أهمية، أو خطورة، بالنظر إلى الحقائق السياسية والمادية والثقافية التي تقوم عليها، وكذلك استحقاقاتها الموازية وتداعياتها من مختلف الأوزان و الألوان الاجتماعية التي أفضت و سوف تفضي إليها، تباعاً، العولمة وتطوراتها المرتقبة.

والبحث في هذا الموضوع ذو أهمية مضاعفة على جانب البلدان المتخلفة، تلك التي تتموقع على تخوم النظام العالمي أريافاً نائية بعيداً عن عواصم صنع القرار السياسي والخيار الاقتصادي والتصور الإيديولوجي على المستويات القومية المتعددة وعلى المستولى العالمي. وبذلك تلعب العولمة، في جوانب محدّدة منها، الدور نفسه الذي قام به الاستعمار القديم في تلك البلدان، وإن بآليات أخرى جديدة تختلف، بهذا الشكل أو ذاك، عن آليات الاستعمار الأخير .

ولهذا، ثمة هدفان كبيران من وراء البحث في موضوع العولمة، الأول نظري تحليلي مفاده التمييز بين العولمة والعالمية وكذلك ترسيم الحدود الدقيقة بين الجوانب السلبية للعولمة وجوانبها الإيجابية، تلك التي تنتمي بصورة جوهرية للعالمية كنقيض مباشر للعولمة على جوانبها السلبية. ما يعني أن العولمة، من جانبها السياسي–القومي، وكذلك الاقتصادي الاستغلالي، ظاهرة خطيرة وسلبية، في الوقت الذي هي فيه ظاهرة جدّ هامة وإيجابية على جانب التطور العلمي والإبداع التكنولوجي.

وبالتالي، فإن الهدف الثاني للبحث عملي سياسي قوامه تحفيز الشعوب المتخلفة المستغَلة على العمل الجاد في ضوء التحليل النظري، ودائماً في سبيل هدم أركان الجانب السلبي لنظام العولمة ومن ثمّ إعادة البناء على ما فيه من أركان إيجابية وصولاً إلى إقامة نظام عالمي آخر بديل ينبغي أن يقوم على قواعد أخرى مغايرة من نوع التعددية والعدالة والديمقراطية. الأمر الذي يكفل سبل وأسباب انتقال بلداننا من المواقع المهمّشة في النظام الأول إلى المواقع

المركزية في النظام الثاني، شريطة الوعي بحقيقة أن الأخذ بالجانب الإيجابي للعولمة هو جسر العبور من الضفة الأولى إلى الضفة الثانية من التاريخ العالمي المنشود .

منهجية البحث

الفكرة العامة التي ينبغي أن تحكم اعتماد هذا أو ذاك المنهج مفادها أن طبيعة الموضوع المبحوث هي التي تحدد منهج البحث فيه. ولطالما العولمة الرأسمالية ظاهرة تاريخية شاملة ومتحركة تحرك التاريخ نفسه، فإن المنهج الجدلي التاريخي هو الإطار المنهجي العام الذي سوف نلجأ إليه في دراستنا الموضوع تحت هذا العنوان العريض. فالعولمة نظام كوني وقد تمرحل بعدة مراحل كبرى ونوعية في إطار المنطق البنيوي المعهود للنظام الرأسمالي المولود قبل نحو خمسة قرون من الآن. والعولمة، كنظام عالمي على هذا النحو، ليست مجرد ظاهرة اقتصادية أو مسألة سياسية أو ثقافية، هكذا كل منها على حده، وإنما حياة اجتماعية كاملة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية متكاملة ومتداخلة بصورة جدلية. وهي إذ تقوم على تعدد تلك الأبعاد الأساسية وتكاملها، فإن للعامل الاقتصادي أسبقية أو أولوية على مستوى الأهمية بالنسبة لعوامل الحياة الاجتماعية الأخرى المتعددة، السياسية منها والثقافية، لطالما كان العامل المعني بإنتاج ما يلزم للبقاء على قيد الحياة، بالمعنى المادي للبقاء.

العولمة والعالمية

وعلى غرار المفهوم المبتذل للإمبريالية، فإن مفهوم "العولمة" لا يقل ابتذالاً عن سابقه بعد أكثر من ثلاثين عاماً على تداوله اليومي في الأوساط الأكاديمية والشعبية هنا وهناك وحول العالم بأسره. ذلك أن ثمة خلطاً ساذجاً، مقصوداً أو غير مقصود، بين العولمة القائمة على خلفية الأطروحة الرأسمالية الرائجة ومقولة العالمية التي جاءت بها ودعت إليها كتب الهداية السماوية وكذلك الفلسفات ذات النزعة الأخلاقية ومبدأ المساواة بالقيمة الإنسانية بين الكائنات الآدمية بلا تمايز اجتماعي أو تمييز سياسي من أي لون اجتماعي.

وعلى هذا النحو يبدو الفارق شاسعاً بين واقع العولمة ومقولة العالمية. فالعولمة، كما هي قائمة بالفعل، نظام عولمي محكوم بالمنطق البنيوي الرأسمالي (ملكية خاصة استغلالية وبراغماتية متطرفة وفردية أنانية وربحية مضاعفة و إلخ..). وهي تعمل بآليات السوق الرأسمالية، كالاستغلال الاقتصادي والإكراه السياسي والعنف العسكري والتضليل الإيديولوجي، محكومة بشريعة الغاب ومبادئ غير أخلاقية من نوع: "إما أن تأكل أو تُؤكل" و " الغاية تُبرّر الوسيلة" و "الإنسان ذئب الإنسان" وإلخ..

وفي ضوء تلك المبادئ غير العادلة وعلى خلفية العمل بتلك الآليات على طول الخمسة قرون الماضية، فإننا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بصدد عولمة تقوم على أسس الأحادية القطبية الدورية (الهولندية والبريطانية والفرنسية والايطالية والأمريكية) والاستغلال المادي والدكتاتورية السياسية. ولسنا، في حال من الأحوال، في ظل عالمية مزعومة لطالما هي البديل المنشود للعولمة على جانب الطرف الآخر النقيض .

والحال، العولمة هي عولمة ثقافة وقيم أمة بعينها (أو مجموعة أمم) في مرحلة تاريخية محدّدة على أنقاض ثقافات ونسق قيم الأمم والشعوب المتعددة الأخرى، ودائماً في سبيل استئثار الأمم الأولى بالقسم الأعظم والأهم من "كعكة العالم" على حساب قوت ومصالح الأمم الأخيرة. في حين أن النقيض هنا (العالمية) نظام يتمبدأ بمبدأ التفاعل المتبادل بين الدول والمجتمعات في حقل الثقافات الوطنية المتعددة وكذلك تقاطع المصالح القومية المختلفة .

العولمة الرأسمالية

نشأت الرأسمالية، كنظام اجتماعي – اقتصادي، مع تقاطع القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أي قبل نحو خمسة قرون من الآن. وكغيرها من الأنظمة السابقة عليها، فهي نظام يقوم على الاستقطاب الطبقي داخل الحدود القومية للبلدان الرأسمالية المعنية.

غير أن الرأسمالية ذات منطق بنيوي مختلف أو خاص، فهو منطق توسع لامحدود نتيجة المستوى غير المسبوق لتطور قوى الإنتاج الرأسمالية وانعكاسه، بصورة جدلية، في المستوى المتقدم تاريخياً لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. ونظراً لفائض الإنتاج الذي أخذ، تباعاً، يفيض عن حاجة أسواق البلدان الرأسمالية، تبعاً لتطور قوى الإنتاج نفسها، وبالتالي تنامي حاجة تلك البلدان للثروات الخام الطبيعية لتأمين أسباب الدوران المتصل و المتسارع لعجلة الإنتاج هناك، فقد عمدت، أو اضطرت، البلدان الرأسمالية إلى تعميم الرأسمالية على بلدان العالم الأخرى، مُقيمة، بذلك، نظاماً رأسمالياً عالمياً جوهره الاستقطاب العالمي، بمعنى استقطاب العالم إلى مراكز رأسمالية متقدمة، هي البلدان الغربية، وأطراف رأسمالية متخلفة، هي البلدان الرأسمالية الجديدة التي نُقلت إليها الرأسمالية عن طريق الاستعمار والتبعية.

و إذا ما وصلنا إلى أواسط القرن العشرين ومطلع الربع الرابع منه نجد أنفسنا أمام نظام عالمي بالفعل وقد صار يُشار له بالقرية الكونية على خلفية ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات تلك التي انطلقت قبل نحو أربعين عاماً من الآن. وعلى هذا النحو، فإن الرأسمالية نظام محكوم، بنيوياً، بالاستقطاب الطبقي، بشكل عام، وبالاستقطاب العالمي، بشكل خاص. وبالفعل، فإن الظاهرة شبه الوحيدة، إن لم تكن الوحيدة، الملاحَظة بصورة متصلة في إطار النظام الرأسمالي العالمي، منذ الولادة وإلى اليوم، هي ظاهرة الاستقطاب، والاستقطاب العالمي بصفة خاصة، ما يعني أن هذا الاستقطاب هو جوهر هذا النظام ومحتواه على المستوى القومي وعلى المستوى العالمي كذلك[1].

العولمة الرأسمالية "الجديدة" (جديد العولمة الرأسمالية)

ومع بدايات الثلث الأخير من القرن العشرين كان العالم بكافة أقطابه (الاشتراكية الشيوعية في الشرق والاشتراكية الديمقراطية في الغرب والتنموية في الجنوب) التي قام عليها النظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على موعد مع أزمة عامة جسّدت في حينها الحدود التاريخية الأخيرة لتطور الأقطاب الثلاثة على الأسس التي قامت عليها. وعمومية هذه الأزمة تشير إلى حقيقة أن تلك الأقطاب هي أجزاء متعددة من نظام واحد هو النظام الرأسمالي العالمي، وأن هذا النظام قد تجاوز مرحلة هامة من عمره ودخل، بالتالي، مرحلة جديدة على مستوى تطور قوى الإنتاج وعلى مستوى تطور شكل علاقات الإنتاج. ولا ننسى أن ثمة علاقة جدلية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وبالتالي بين شكل هذه العلاقات ومضمونها. إن التطور الهائل في قوى الإنتاج، الذي حدث مع تقاطع العقدين السابع والثامن من القرن الماضي داخل بلدان الغرب الإمبريالي، قد غلَّب الصناعات "ما بعد – الفوردية" على الصناعات الفوردية في تلك البلدان؛ الأمر الذي وجد له صدى مباشراً في توطيد وتعزيز البعد العالمي للشركات المتعددة الجنسيات على حساب البعد القومي على مستوى اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية الوطنية كالإنتاج والتوزيع والتبادل.

وإذا كانت "الكينزية"، أي الاشتراكية الديمقراطية، قد قامت على أساس الفوردية في البلدان الإمبريالية طيلة الفترة (1950–1970)، فإن "سقوط" الفوردية في هذه البلدان يعني سقوط الكينزية فيها أيضاً. وسقوط الكينزية على أساس سقوط الفوردية يعني بدوره سقوط أهم العواميد الأساسية الثلاثة التي قام عليها النظام العالمي في تلك الفترة المحددة من عمره. وبهذه المناسبة تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الماركسي الألماني كارل كاوتسكي حول "الإمبريالية العليا" قد أخذ

يُشير إلى واقع جديد بدأ بالظهور منذ خمسينات القرن العشرين، وصار اليوم أكثر تبلوراً ووضوحاً. فالبلدان الإمبريالية تترابط فيما بينها وتنضوي تحت لواء الهيمنة الأمريكية التي تعززت بالتطور الهائل والنوعي الذي حققته في مجال تكنولوجيا الفضاء وآلة الحرب العسكرية – النووية الجبارة. إن صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج الأرض يعبّر عن انقطاع نوعي وفذ في مسيرة تطور قوى الإنتاج الرأسمالية.

هذا، وإن سقوط التنموية المتمثلة بمشروع باندونغ للتنمية البرجوازية الوطنية في العالم الثالث قد عنى سقوط العمود الثاني الذي قام عليه النظام العالمي طيلة الفترة (1945–1970). وإذا كان سقوط الفوردية – الكينزية في الغرب الإمبريالي قد عنى توسيع البعد العالمي للاقتصادات الوطنية هناك، على أساس تعميق وجودها الوطني المستقل، فإن سقوط التنموية في البلدان المتخلفة عنى، بدوره، عولمة اقتصادات هذه البلدان على أساس مصادرة وطنيتها وتحويلها إلى اقتصادات بازار، أي اقتصادات كومبرادورية تابعة. إن الطابع الرأسمالي المتخلف لاقتصادات البلدان المتخلفة وممانعة مراكز النظام العالمي بكل السبل الاقتصادية والسياسية لأية محاولة تهدف إلى قيام تنمية فعلية داخل هذه البلدان، هما من أهم عوامل سقوط مشروع التنمية البرجوازية في بلدان أطراف هذا النظام. وسقوط السوفييتية بعد صراع طويل مع مرض عضال أخذ يظهر، بالملموس، مع بداية السبعينات قد عنى بدوره سقوط العمود الثالث والأخير للنظام العالمي في مرحلة تطوره ما بعد الحرب العالمية الثانية. والعوامل الأساسية لهذا السقوط الأخير هي، من منظورنا، الممارسة الأوتاركية لمفهوم فك الارتباط طيلة فترات طويلة، والتخطيط البيروقراطي النافي لأي دور للسوق والمبادرات الفردية، ثم دكتاتورية الدولة واحتكار السلطة السياسية من جانب الحزب الشيوعي ورموزه بشكل خاص.

إن اكتمال عقد السقوط الصريح لهذه الأعمدة الثلاثة خلال عقد الثمانينات يعلن عن نهاية مرحلة تاريخية هامة من عمر النظام الرأسمالي العالمي امتدت على طول نصف قرن تقريباً. ونهاية هذه المرحلة قد عنت بداية مرحلة جديدة من صيرورة هذا النظام المولود منذ أكثر من خمسة قرون خلت. وحسب سمير أمين، فإن التحولات الجديدة التي جعلت من سنة (1990) حدثاً تاريخياً هاماً هي : 1) انهيار التسوية الاجتماعية الفوردية التي فتّتها تداخل الرأسماليات الأمريكية واليابانية والأوروبية؛ 2) انهيار مشروع باندونغ البرجوازي الوطني؛ 3) انهيار السوفييتية[2]. وتأخر الإعلان الرسمي الواسع عن ولادة هذه المرحلة الجديدة حتى مطلع عقد التسعينات لا ينفي حقيقة ان موت المرحلة السابقة عليها لم يتم الإعلان عنه في حينه. فهذه المرحلة الأخيرة كانت قد أخذت تعاني سكرات الموت منذ مطلع السبعينات، والنقلة النوعية في حياة الرأسمالية العالمية كانت قد أخذت بالتبلور منذ ما يزيد عن الربع قرن، إلاّ ان الاهتمام العالمي، واليومي، المكثف بها لم يتفجر حقاً إلاّ بعد زوال المانع الأخير المتبقي في وجه انفلات العولمة الرأسمالية من عقالها، أي زوال الاتحاد السوفييتي.

العولمة والاستقطاب العالمي

غير أن الناظرين إلى تلك الأحداث الجديدة من المواقع المركزية المهيمنة داخل النظام العالمي يصوِّرونها على أنها ولادة تاريخ جديد تمَّت بعملية قيصرية أودت بحياة الأم التي هي هنا التاريخ السابق على هذه الأحداث. وعلى أساس هذا التصور أخذ السياسيون والمنظرون في الغرب، ومعهم رهوط من نظرائهم في الجنوب والشرق، يُمفهمون تلك الأحداث بمفاهيم من نوع : نظام عالمي جديد، نهاية التاريخ، و إلخ.. فها هو الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب يقول بهذا الصدد: اليوم يصارع النظام العالمي الجديد لكي يولد عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه حتى اليوم، عالم خالٍ من التهديد باستخدام الإرهاب وأكثر أمناً وسعياً نحو السلام. عالم سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون،

وتدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة، ويحترم فيه القوي حقوق الضعيف؛ عهد يمكّن أمم الشرق والغرب، الشمال والجنوب، من أن تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس[3]. ما حفّز ستيفانو سلفستري على إبداء الشك والريبة فيما ذهب إليه بوش بقوله: "النظام العالمي الجديد، أفلح أن صدق[4]. بالصدد نفسه يذهب الأمريكي فرنسيس فوكوياما إلى أننا لا نشهد نهاية الحرب الباردة، بل نهاية التاريخ، التي تعني تعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية على الصعيد العالمي، كشكلٍ أخير من أشكال إدارة المجتمعات البشرية [5].

والحال، إن مفهوم النظام العالمي "الجديد" هو، برأينا، "كلمة حق يُراد منها باطل"، والحق في هذا المفهوم هو أنه يعبر عن وقائع أو ظاهرات جديدة وهامة، منها: سقوط السوفييتية والتنموية والفوردية، وتعاظم منجزات وفعاليات الثورة العلمية – الإلكترونية، وبروز التجمعات الاقتصادية العملاقة (التجمع الأمريكي – الكندي – المكسيكي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجمع المحيط الهادي–الباسيفيك– المكوّن من اليابان وبلدان شرق وجنوب شرق آسيا، بقيادة اليابان، والتجمع الأوروبي على أساس السوق الأوروبية المشتركة بزعامة سوف تبقى موضع منافسة بين الدول الأوروبية المشتركة).

وأما الباطل الذي يقوم عليه هذا المفهوم، فهو أن تلك الأحداث، وغيرها مما برز في الآونة الأخيرة، تبقى ضمن إطار النظام الرأسمالي العالمي "القديم" وتأتي على أساس آليات منطقه، وليس خارج إطار هذا النظام وضد منطقه، كما يُزعم أو يُشاع. وبتعبير آخر نقول: إن النظام العالمي "الجديد" هو مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي، وهو، بوصفه كذلك، شكل جديد لهذا النظام الأخير. وبالتالي إذا كان النظام الرأسمالي هو أول نظام عالمي في التاريخ البشري، فإن النظام العالمي "الجديد" لا يعني ميلاد ثاني نظام عالمي في هذا التاريخ، وإذاً، فمن الأصح أن نقول : نحن اليوم بصدد جديد النظام العالمي القديم ولسنا بصدد نظام عالمي جديد. وعلى هذا النحو، إذا كان الاستقطاب العالمي على أساس الاستقطاب الطبقي هو جوهر النظام الرأسمالي العالمي، فإن النظام العالمي « الجديد » هو النظام العالمي القديم على أسس موضوعية تكنولوجية وجيوسياسية جديدة تستدعي أشكالاً جديدة للاستقطاب العالمي.

ففي الحقل المعرفي بلغ التضليل الإيديولوجي حدّاً تمّ عنده أو معه استبدال المفاهيم والمصطلحات الأصلية، تلك التي أفرزتها وأكدت مصداقيتها الأخلاقية ومشروعيتها التاريخية تجارب الأمم والشعوب عبر العالم والتاريخ، بالمفاهيم المقلوبة والمصطلحات الدخيلة. فالمقاومة غدت إرهاباً والشهادة أمست انتحاراً والاستعمار صار تحريراً وإلخ.

وفي حقل السياسة تحتكر بلدان الشمال الامبريالي مواقع صنع القرار السياسي على المستوى الدولي، وكذلك الإقليمي والمحلي في حالات غير نادرة. في حين تتموقع بلدان الجنوب على تخوم النظام العالمي ومحيطه كأرياف نائية مفعول بها بفعل فاعل البلدان المقرّرة. الأمر الذي صيّر بلداننا موضوعات منفعلة بأحكام القرارات الجائرة مع كل ما استتبع، وما سوف يستتبع ذلك لاحقاً، من كوارث مادية وحرائق سياسية جدّ خطيرة على حاضر ومستقبل البلدان الأخيرة .

وعلى جانب العنف ، بشكل عام ، والعنف العسكري بصورة خاصة ، فقد غدت الحرب (بين الدول أو داخل أي منها) هي الشكل الرئيس للعلاقات الدولية بين شمال العالم وعدد كبير ومتزايد من بلدان جنوبه. ما أفضى في النهاية، وحتى اللحظة، إلى إعادة استعمار بلدان شاسعة ومقتل وتشريد ملايين الأبرياء من سكانها الأصليين. هذا، في حين أفضى عنف العقوبات ذات الصلة المباشرة بضرورات الحياة اليومية، كالمأكل والمشرب والمسكن والملبس، إلى موت ملايين آخرين من الأطفال والمرضى الكبار بسبب الجوع وسياسة الحصار .

وأما في الحقل الاقتصادي، فإن الغرب الامبريالي، الذي يقطنه عشرون بالمئة من سكان المعمورة ، يستأثر بنحو ثمانين بالمئة من إجمالي الدخل العالمي ومجموع الثروة العالمية . في حين أن هاتين النسبتين، هما على التوالي، معكوستان، تماماً، على الطرف الآخر الذي هو جنوب العالم. ويكفي هنا للدلالة على وحشية الاستقطاب الاقتصادي القائم على المستوى العالمي أن نُشير إلى ما كانت قد أوردته الباحثة الأمريكية ذات الأصول العربية سوزان جورج تحت هذا العنوان العريض قائلة: "تستهلك الحيوانات الأليفة في البلدان الغربية من اللحوم ثلث ما يستهلكه سكان الجنوب منه"[6].

والشكل أو الأشكال الجديدة لظاهرة الاستقطاب العالمي في ظل النظام العالمي "الجديد" من شأنه تعميق وتوسيع هذه الظاهرة الخطيرة، حيث يتم، تباعاً، استبدال شكله القديم (مراكز مصنعة وأطراف غير مصنعة) بأشكال أخرى تقوم على الاحتكارات التكنولوجية والمالية والثقافية والإعلامية والعسكرية، التي تهيمن عليها مراكز هذا النظام هيمنة شبه مطلقة. ما سوف يعمق الهوة الواسعة تلك التي تفصل، في الأصل، بين مراكز النظام العالمي وأطرافه. ولعلّ أبرز آليات الاستقطاب العالمي اليوم هي، حسب سمير أمين: 1) التبادل اللامتكافئ (وهو التبادل الذي يخص مواد تنطوي على أعمال أجورها أكثر تفاوتاً مما يتطلبه تفاوت الإنتاجية)؛ 2) نزيف رؤوس الأموال من الأطراف نحو المراكز؛ 3) الهجرة الانتقائية للعمال في الاتجاه نفسه، حتى ولو حالت هذه الهجرة – نظراً لطابعها الانتقائي– دون تكوُّن سوق عالمية للعمل؛ 4) احتلال مجتمعات المراكز مواقع الهيمنة في التقسيم العالمي للعمل؛ 5) وضع المراكز أيديها على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية [7].

وعلى هذا النحو، فإن تصنيع بلدان الأطراف على أساس الأشكال الجديدة للاستقطاب العالمي، لم، ولن، يقود إلى إلغاء الاستقطاب العالمي من حيث الجوهر، بل إلى استبدال شكل قديم بشكل أو بأشكال جديدة تكون أكثر قدرة على تعميق وتوطيد المضمون [8]. وهذا النمط التابع من التصنيع الذي يجري في بعض بلدان الأطراف اليوم، ومنذ بعض الوقت، سيقود إلى تفاقم البطالة وتعاظم جيش الاحتياط من العمل داخل هذه البلدان، وهذا هو، بالضبط، محتوى ومعنى الاستقطاب العالمي. الأمر الذي يشير، مرة أخرى، إلى ان النظام العالمي "الجديد" هو مجرد حالة جديدة من حالات تاريخية عديدة للنظام العالمي القديم. وبهذا المعنى يذكر سمير أمين ان النيوليبرالية لا تعدو كونها طوباوية ماضوية رجعية خطيرة [9].

تلك، هي الحقيقة التاريخية الراهنة، التي أشار إلى بعض عناصرها اللاأخلاقية الفرنسي المعروف ميشيل ألبير في كتابه "رأسمالية ضد رأسمالية"، حيث قال فيه: "العولمة الإمبريالية الجديدة هي الرأسمالية على الطريقة الأمريكية، التي هي أقرب إلى قانون الغاب منه إلى مقولة النظام".[10] ونفسها، هي الحقيقة التي أكّد عليها سمير أمين، ببراعة ومصداقية، في كتابه الهام "امبراطورية الفوضى". فالنظام العالمي اليوم هو، برأيه، أقرب إلى الفوضى منه إلى النظام، حيث الفوضى فيه نظام، والنظام فيه فوضى، ما يعني أن الفوضى هي نظام النظام الإمبريالي الجديد.[11]

والآن، إذا كان النظام الإمبريالي، أو الرأسمالي العالمي، امبراطورية فوضى، وهو كذلك، حقاً، ليس في السياسة، وحسب، وإنما في الاقتصاد أيضاً، ودائماً نتيجة حتمية للاستقطاب على المستوى العالمي **كمصدر أول للفوضى** على هذا المستوى، فإن تجليات هذا الاستقطاب على المستويات الإقليمية والقومية حول العالم بأسره هي المصادر الفعلية لهذه الفوضى في كل مكان من هذا العالم، وطبعاً بنسب متباينة تباين حدّة تناقضات النظام العالمي على كل مستوى محدد منها.

تجليات الاستقطاب ومصادر الفوضى العالمية

ويتجلى الاستقطاب العالمي مُعبّراً عن نفسه على صعيد كل من بلدان الشمال و بلدان الجنوب وداخل كل بلد من بلدان هاتين المجموعتين الإقليميتين الكبيرتين. وتجلي الاستقطاب العالمي داخل بلدان الجنوب، هكذا فرادى، هو المصدر الثاني للفوضى التي قادت، وتقود إليها، العولمة الرأسمالية النيوليبرالية. فالاستقطابات الداخلية في كافة البلدان الطرفية تفرز، وستظل تفرز، ظاهرة التوزيع المتفاوت للثروة والدخل والمكانة والقوة، وبالتالي ظاهرة البؤس والجوع والمرض والدكتاتورية. والفوضى التي نشهدها في أغلب هذه البلدان منذ انهيار مشروع باندونغ للتنمية في آسيا وأفريقيا، وكذلك فشل تجربة التنمية الرأسمالية في معظم بلدان أمريكا اللاتينية تقوم، بشكل رئيسي، على هاتين الظاهرتين. والحروب الداخلية الأهلية، الدينية منها والإثنية أو العرقية واللغوية والخ..، ما هي إلا مظاهر متعددة وأشكال مختلفة لحرب واحدة هي الحرب الطبقية في تلك القارات و المناطق.

ذلك أن الرأسمالية الإمبريالية تعمل في الأطراف في ظروف مأساوية وتقود إلى تأسيس وتكريس انتماءات متعددة حول جماعات أولية مختلفة تتعارض مع الانتماء الوطني، بشكل واضح وكبير. هذا، وإن تفاقم الاستقطاب الداخلي، على شكل خط بياني صاعد، بين القلة المستغِلة والأكثرية المستغَلة في بلدان الأطراف، سوف يزيد، لا محالة، نار الحروب المحلية داخل هذه البلدان اشتعالاً وحرائق مدمّرة. ذاك، هو، مرة أخرى، المصدر الثاني للفوضى في هذا العالم.

ومن التجليات الأخرى الجديدة للاستقطاب العالمي هو الاستقطاب بين بلدان الجنوب نفسها على أساس انشطار هذه البلدان إلى "عالم ثالث" و"عالم رابع"، بموجب تصنيع بلدان العالم الثالث "الجديد" و"استبعاد" بلدان "العالم الرابع" خارج دائرة التقسيم العالمي الجديد للعمل. وذلك نتيجة إعادة نشر الصناعة والزراعة على الصعيد العالمي، وبالتالي استبدال الشكل القديم للاستقطاب العالمي بشكل جديد يعمّق اندماج البلدان الأولى في نظام هذا الاستقطاب، ويلفظ البلدان الثانية، بعيداً، في أرياف هذا النظام.

وتندرج البلدان العربية في إطار العالم الرابع، وتأتي في مقدمة بلدانه. وبالفعل، إذا استثنينا النفط العربي خارج دائرة التقسيم العالمي للعمل، فإن الاقتصادات العربية ترتبط بالنظام العالمي، أو بمراكزه، بشكل غير مباشر، عن طريق ارتباطها المباشر ببلدان العالم الثالث المصنع حديثاً. وإذا كانت هذه البلدان الأخيرة تمثل اليوم الأطراف الحقيقية للنظام العالمي، فإن البلدان العربية وباقي بلدان العالم الرابع الأخرى باتت تمثل الأطراف المهمشة داخل هذا النظام، أو لنقل صارت أطرافاً لأطراف النظام العالمي. وبالفعل، فإن اليابان وأمريكا وأوروبا لم تعد هي المصادر الرئيسة للسلع الأجنبية القادمة إلى أسواقنا، بل صارت كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ غونغ وماليزيا وسنغافورة والخ..، هي هذه المصادر في الآونة الأخيرة.

هذا، وإن سعي بلدان العالم الثالث "الجديد" للهيمنة، بكل السبل والوسائل، على بلدان العالم الرابع، بدافع تعويض خسائرها من جراء هيمنة المراكز عليها، ستقود، وهي تقود بالفعل، إلى حروب دامية وصراعات مدمرة فيما بين بلدان الجنوب الذي كان "موحّداً" للتو. وعلى ذلك، فإن استقطاب الجنوب على نفسه، بهذا النحو، وما سوف يستجره من نتائج وتداعيات، قد تكون مأساوية، هو مصدر ثالث للفوضى التي تفرضها، وستفضي إليها، بالضرورة، العولمة النيوليبرالية، أو الإمبريالية الجديدة.

إن الاستقطاب العالمي وتجلياته على صعيد العلاقة بين بلدان الجنوب وداخل كل بلد من هذه البلدان لا ينفي، بل يتكامل مع تجليات هذا الاستقطاب على صعيد العلاقة بين بلدان الشمال وداخل كل بلد منها. وذلك بصورة تكامل منظومة تناقضات الرأسمالية كنظام على الصعيد العالمي. فالتئام الشمال على صعيد العلاقة بالجنوب لا ينفي واقع

استقطابه على نفسه، الذي يستدعيه، بالضرورة، منطق الرأسمالية نفسها، كالمزاحمة والبراغماتية المتطرفة والسياسات القومية الأنانية والخ..

وما نشهده اليوم من تنافس، وربما صراع، بين بلدان مراكز النظام العالمي على إعادة اقتسام أصول وثروات بلدان الأطراف، هو دليل عياني ملموس على هذا المنطق الرأسمالي الجديد. وكما بيّنا منذ قليل، فإن الحقيقة التاريخية المثبتة هي أن الدولة البرجوازية رقم ثابت في السياسية الرأسمالية، فهي دولة قومية بقوة منطق الرأسمالية ذاتها. وإذا كان هذا المنطق هو منطق توسع لا محدود على المستوى الاقتصادي، فهو منطق توسع محدود على المستوى السياسي. إن عولمة الشمال الإمبريالي هي عولمة رأس المال المالي العالمي وليست عولمة الدولة الإمبريالية. ما يعني أن عولمة الشمال الإمبريالي هي عولمة رأس المال وليست عولمة الدولة الإمبريالية. وبالتالي، فالتناقض بين رأس المال المعولم والدول القومية ضمن وحدة الشمال الإمبريالي نفسه هو مصدر رابع للفوضى في النظام العالمي النيوليبرالي.

هذا، وإن إعادة استقطاب المجتمعات الغربية، المستقطبة في الأصل، على أساس انهيار "الكينزية"، وبالتالي سقوط "الاشتراكية الإمبريالية"، غداة انهيار "الاشتراكية السوفييتية"، قبل نحو ثلاثين عاماً من الآن، هو، بدوره، مصدر خامس للفوضى التي تشهدها، وستشهدها، العولمة النيوليبرالية. وبالفعل، ثمة هجمة جشعة على المنجزات الكبرى التي حققتها الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة في مراحل سابقة من نضالاتها الطبقية ذات الأغراض الاجتماعية والاقتصادية، بالدرجة الأولى.

والحال، فإن تزامن سقوط هاتين " الاشتراكيتين " ليس صدفة تاريخية، فبعد أن فقدت " الاشتراكية الإمبريالية " " نفسها " في الشرق لم تعد تشكل مصدر تهديد حقيقي لهيمنة رأس المال الحاكم في بلدان الغرب. البلدان التي وجدت مؤخراً فرصة حقيقية للانقضاض على المنجزات الاقتصادية والسياسية التي كانت قد حققتها " الاشتراكية الديمقراطية" في هذه البلدان، ومن ثم الترويج للسوق كدواء وحيد لعلاج كافة أمراض مناطق العالم انطلاقاً من الغرب نفسه.

والعولمة النيوليبرالية، بوصفها مشروعاً لإعادة توحيد العالم على أساس السوق، تفترض، بالضرورة، إفقار الطبيعة، على غرار إفقار الناس، وذلك عن طريق تفاقم الاستهلاك الأناني وغير العقلاني للثروات الطبيعية. فالعلاقة بالطبيعة على أساس آليات السوق، وحدها، يحول دون حساب، أو توقع التبعات السلبية لهذا النمط من العلاقات الارتجالية و"الأنانية". ما يعني أن الفعل على الطبيعة، لهاثاً وراء هدف الربح الوفير والسريع، فقط، خارج إطار الفعل العقلاني المحسوب، هو، كذلك، مصدر سادس للفوضى القائمة، وتلك التي سوف تتفاقم أخطارها في المستقبل العاجل والقريب.

ويمكن ببساطة أن نقول بأنه يكفي لأن تتقرض الشروط الطبيعية – البيئية للحياة البشرية أن تتوافر قيادات سياسية مزاجية غير عقلانية على رأس السلطات في البلدان التي تقوم العلاقات فيما بينها على قيم وآليات السوق، وأن تتفاقم المنافسة بين هذه البلدان، أو بين هذه القيادات، إلى أن تصل لحالة الحرب مثلاً. وعلاوة على ذلك، فقد أخذت البنى التحتية لمجموع البلدان الصناعية المتقدمة، تلك التي تعمل بموجب آليات السوق الرأسمالية، تُنتج، سنوياً، نحو عشرين مليار طن من غاز الـ (Co2) [12]، ما صار يتهدد البيئة الطبيعية بتلوث خطير وغير مسبوق. إن الفعل على الطبيعة بموجب آليات السوق المنفلتة من كل عقال، أي خارج إطار الفعل العقلاني المحسوب، هو، والحال هذه، مصدر سادس للفوضى القائمة وتلك التي ستتفاقم أخطارها في المستقبل القريب. وعلى هذا النحو، نؤكد، بأمانة علمية كبيرة، على أن العولمة الرأسمالية اليوم، وأكثر من أي وقت سابق، إمبراطورية فوضى حقيقية الفوضى فيها نظام، والجديد فيها قديم.

خاتمة

وعلى هذا النحو، فإن النظام الرأسمالي العالمي "القديم منه والجديد" ليس نظاماً بالمعنى البنيوي الدقيق للكلمة، وإنما هو نظام بالمعنى السياسي– العسكري التام. والنظام، بالمعنى الأخير، هو الوجه الضروري الآخر للفوضى، التي تنقلب عند درجة قصوى من تورمها، كما هي الحال القائمة اليوم، إلى ضدّها لتغدو عكسها ونفسها، في آن معاً. بمعنى أنها تصير نظاماً، من نوع خاص، بحكم قانون تحوّل الكم إلى كيف جديد عند نقطة محددة من تطوره، أو تفاقمه. ما يعني، في نهاية المطاف، أن الفوضى هي نظام النظام الرأسمالي العالمي، اليوم وأكثر من أي وقت مضى.

ذلك أن النظام، بمعناه البنيوي الأصيل، يقوم على أساس مرجعية قانونية واحدة تكفل أسباب انضباط وتجانس كافة وحدات المرحلة أو الحالة التاريخية القائمة، بصورة سلمية ودية وديمقراطية. وأما الفوضى، فهي على عكس ذلك، تماماً، لطالما تقوم على انصياع تلك الوحدات أو العناصر بموجب دكتاتورية يمارسها البعض ضد البعض الآخر باعتماد أدوات وآليات الإكراه المادي، والعسكري في حالات غير نادرة. وفي الواقع، فإن الأمر لا يتعلق ببناء نظام عالمي جديد، وإنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيوليبرالي المتوحش[13].

ولطالما ينبغي أن يُبنى على الشيء مقتضاه، فإن البشرية اليوم، وأكثر من أي وقت آخر، تقف أمام حاجة موضوعية كبرى وضرورة سياسية قصوى للعمل الجّاد والحثيث على مواجهة منطق وآليات عمل النظام العالمي الذي يجهد أنصاره في البقاء عليه قائماً على قواعد الأحادية والهيمنة والدكتاتورية. وبالتالي الشروع بمشروع نظام عامي جديد ينبغي أن يقوم على قواعد أخرى مغايرة من نوع التعددية أو القطبية وكذلك العدالة والديمقراطية. وقد تكون معالم وتضاريس هذا النظام الأخير قد أخذت تطفو إلى السطح مع الإنجازات العلمية التكنولوجية وكذلك الاقتصادية والسياسية التي أخذت تُحققها، تباعاً، في الآونة الأخيرة مجموعة بلدان بريكس وفي المقدمة منها الصين، على أمل تعميم تجربة هذه المجموعة كنموذج مثالي على مستوى اعالم بأسره.

مراجع البحث

(1)سعد، فيصل. الاستقطاب العالمي وتجلياته. مجلة الفكر العربي. محور: تحولات السياسة وأزمات الفكر. العدد /88/، معهد الإنماء العربي، بيروت، 2017، 41.

(2)أمين، سمير. *مناهضة العولمة*. ط.3 مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2018 ، 279.

(3)KENNED, P. *The Rise & Fall of The Greet Pours*. Random House, New York, 1992, 166.

(4)بيرك، جيمس. عندما تغير العالم. مجلة عالم المعرفة، العدد/185/، ترجمة عدنان علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، 383.

(5)لوفيفر، هنري. نهاية التاريخ. ترجمة فاطمة الجيوشي، وزارة الثقافة، دمشق، 2012، 168.

(6)جورج، سوزان. كيف يموت النصف الآخر من العالم، ترجمة كمال خوري، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، 119.

(7)أمين، سمير. امبراطورية الفوضى. ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 2011، 9.

(8)مارتين، بيتر. فخ العولمة. مجلة عالم المعرفة، العدد/238/، ط2، ترجمة عدنان علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008، 181.

(9)هارفي، ديفيد. تاريخ النيوليبرالية. ترجمة وليد شحادة، وزارة الثقافة، دمشق، 2013، 100.
(10)ألبير، ميشيل. رأسمالية ضد رأسمالية في كتاب فيدالبيه، فيليب (وآخرون): نظام النهب العالمي. ط2، ترجمة غازي أبو عقل، دار المستقبل، دمشق، 2016، 155.
(11) أدغار، موران. *مقدمات للخروج من القرن العشرين*. ط. 2 ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق ، 391.
(12) تيمونز، روبيرتس. من الحداثة إلى العولمة. مجلة عالم المعرفة، العدد /310/، ترجمة سمر الشيشكلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014، 115.
(13)هيرست، بول. ما العولمة. العدد/273/، ترجمة فالح عبد الجبّار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2011، 406.

Research references

(1) Saad, Faisal. Global polarization and its manifestations. Arab Thought Journal. Axis: Policy shifts and crises of thought. Issue /88/, Arab Development Institute, Beirut, 2017, 41.
(2) Amin, Samir. Anti-globalization. I.3 Madbouly Library, Cairo, 2018, 279.
(3) KENNED, P.The Rise & Fall of The Greet Pours. Random House, New York, 1992, 166.
(4) Burke, James. When the world changed. Knowledge World Magazine, Issue / 185 /, translated by Adnan Ali, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2004, 383.
(5) Lefebvre, Henry. The end of history. Translated by Fatima Al-Jayoushi, Ministry of Culture, Damascus, 2012, 168.
(6) George, Susan. How the other half of the world dies, translated by Kamal Khoury, Ministry of Culture, Damascus, 2008, 119.
(7) Amin, Samir. Chaos Empire. Translated by Sana Abu Chakra, Dar Al-Farabi, Beirut, 2011, 9.
(8) Martin, Peter. The globalization trap. Knowledge World Magazine, Issue / 238 /, 2nd edition, translated by Adnan Ali, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2008, 181.
(9) Harvey, David. The history of neoliberalism. Translated by Walid Shehadeh, Ministry of Culture, Damascus, 2013, 100.
(10) Albert, Michel. Capitalism Against Capitalism in Vidalier, Philip (and others): The Global System of Predation. 2nd edition, translated by Ghazi Abu Akl, Dar Al-Mustaqbal, Damascus, 2016, 155.
(11) Edgar, Moran. Introductions out of the twentieth century. i. 2 Translated by Anton Homsi, Ministry of Culture, Damascus, 391.
(12) Timmons, Roberts. From modernity to globalization. Knowledge World Magazine, Issue /310/, translated by Samar Shishakly, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2014, 115.
(13) Hearst, Paul. What is globalization. Issue / 273 /, translated by Faleh Abdul-Jabbar, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2011, 406.